الاستراتيجيات البديلة للاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

للفترة (2000 إلى 2016)

د. سليمان زواري فرحات
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالوصوف ميلة؛ الجزائر
slimane.zouari@centre-univ-mila.dz

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص:

جاءت هذه الدراسة للتطرق إلى الواقع الراهن للاقتصاد الجزائري، الذي يعاني جراء الأزمة النفطية الأخيرة وما خلفته نتيجة تراجع ايرادات القطاع النفطي، والذي يعتبر القطاع الرئيس القائم عليه الاقتصاد الوطني. ومن أجل تشخيص هذه الدراسة والإجابة عن اشكاليتها، تم عرض أربعة محاور رئيسية، المحور الأول يتطرق إلى تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000 إلى 2016)، أما المحور الثاني يتطرق إلى انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000 إلى 2016)، وفي المحور الثالث يتعرض لتوقعات نمو الاقتصاد الجزائري وإصلاحات الاقتصادية في ظل الأزمة النفطية الراهنة، والمحور الرابع يطرح الاستراتيجيات المقترحة للاقتصاد الوطني في مواجهة صدمات أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الوطني، أسعار النفط، ادارة الموارد النفطية، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

This study is intended to address the current situation of the Algerian economy, which is suffering from the current oil crisis and its consequences as a result of the decline in revenues of the oil sector, which is considered the main sector based on the national economy. The first topic tackles the development of oil prices during the period (2000 to 2016). The second axis deals with the repercussions of oil prices on the Algerian economy for the period (2000 to 2016), and in The third axis is exposed to the expectations of the growth of the Algerian economy and economic reforms in light of the current oil crisis, and the fourth axis presents the proposed strategies for the national economy in the face of oil price shocks.

Keywords: National Economy, Oil Prices, Management of oil resources, Economic Diversification.

مقدمة:

يشهد الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال وإلى غاية الآن، العديد من الاصلاحات والتي كانت في كل مرة هدفها اصلاح الوضع القائم ونذلك تيجة ظروف كل مرحلة. فإذا تم استثناء مرحلة اطفاء السيادة (بداية الستينات)، فإن مراحل الموالية (التأميم، ومرحلة التكييف الهيكلي ومرحلة اقتصاد السوق) شهدت تأثر واضح جراء تقلبات أسعار النفط، ولعل أكثر مرحلة هي مرحلة أزمة النفطية لعام 1985 –انخفاض أسعار النفط– والتي شهدت على اثرها بداية اجراء اصلاحات التكييف الهيكلي للاقتصاد الوطني، ومن ثم الدخول للاقتصاد السوق، هذا فيما يخص انخفاض أسعار النفط أما حالة ارتفاع أسعار النفط فاتخذت الحكومة الجزائرية على عتقها التحكم في الثروة النفطية من خلال تأميم حقول النفط؛ أي أن كل مرحلة تكيفت مع الظروف السائدة في ذلك الوقت، ولكن في الوقت الحالي من الضروري التكيف مع متطلبات العصر التي أصبحت تنادي بضرورة فصل الاقتصاد الوطني عن تأثيرات القطاع النفطي (القطاع الواحد) والاستفادة من التجارب السابقة في التعامل مع الثروة النفطية، فالإصلاحات الاقتصادية السابقة وحتى الحالية –كما سيتم ذكره– لم تنجح في التصدي لصدمات النفطية وخلق تنويع في مداخيل الاقتصاد الوطني.

إن الفترة الممتدة ما بين عام 2000 إلى غاية 2016 أو إلى غاية هذه اللحظة من كتابة هذه الدراسة، تشهد أسعار النفط تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، فهذه المرحلة استفاد الاقتصاد الوطني من ارتفاع الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط من خلال انشاء العديد من المشاريع الاستثمارية التي ركزت على قطاع البنية التحتية والأشغال العمومية وكذا انشاء صندوق ادخاري "صندوق ضبط الايرادات" للامتصاص الفائض المالي خارج المالية العامة وتسديد الدين العمومي، ولكن بانخفاض أسعار النفط تم الالتجاء لتلك الفوائض والتفكير في ايجاد مصادر تمويل نتيجة تراجع ايرادات النفطية لأنها تعتبر المصدر الرئيس لمداخيل الاقتصاد الوطني.

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز علاقة الاقتصاد الوطني بقطاع النفطي زمن الألفية الثالثة، من خلال عرض تطور أسعار النفط الخام الجزائري، وكذا تبيان ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع النفطي بالاعتماد على عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما أنها تبرز أهم الاصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة الجزائرية في سبيل التصدي للأزمة النفطية، وهل هذه الاصلاحات والتدابير المتخذة بإمكانها اخراج الاقتصاد الوطني من التبعية القطاع الواحد.

مما سبق طرحه، فإن اشكالية الدراسة يمكن صياغتها فيما يلي:

فيما تتمثل أهم الخيارات البديلة للاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار النفط ؟ وفي ظل الاصلاحات الاقتصادية المتخذة مؤخرا من قبل الحكومة الجزائرية لمعالجة الأزمة النفطية ؟

لمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية وهي كما يلي:

المحور الأول: تطور أسعار النفط للفترة (2000 إلى 2016).

المحور الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000 إلى 2016).

المحور الثالث: توقعات نمو الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية في ظل الأزمة النفطية الراهنة.

المحور الرابع: الاستراتيجيات المقترحة للاقتصاد الوطني في مواجهة صدمات أسعار النفط.

المحور الأول: تطور أسعار النفط للفترة (2000 إلى 2016)

ابتدءاً من هذه الألفية تشهد أسعار النفط تقلبات في أسعاره بين الارتفاع والانخفاض، والشكل رقم (1) يوضح ذلك، وتقلبات هذه تعود إلى الميزة والأهمية الكبيرة التي يتميز بها النفط عن باقي السلع العالمية. حيث يسعر برميل النفط في البورصات العالمية، وهو شديد التأثر بالأحداث العالمية، مما جعل امكانية التنبؤ بسعره أمر في غاية الصعوبة، اذا استثنينا في ذلك امكانية التنبؤ التي تكون متاحة على المدى القصير جداً.

الشكل رقم (1): تطور أسعار النفط الجزائري "Saharan Blend" للفترة (2000 إلى 2016)

الوحدة: (دولار للبرميل)

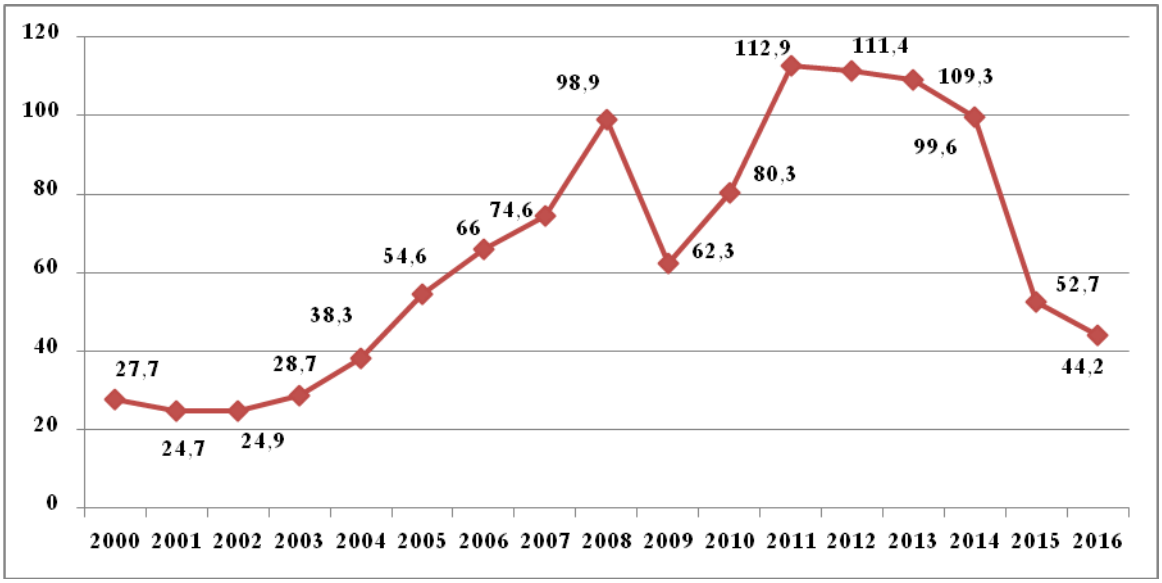

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا:

- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2017, p 98.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, p 86.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010/2011, p 82.

يبين شكل أعلاه تطور أسعار النفط الجزائري، حيث سجل أدنى سعر له 24 دولار للبرميل خلال الفترة المدروسة وهذا لعامي 2001 و 2002، بنما حقق أعلى سعر له خلال عام 2011 بحوالي 113 دولار للبرميل، إن ارتفاع والانخفاض في سعر برميل النفط له تأثيرات متعددة على الاقتصاد الجزائري على اعتبار أن قطاع المحروقات هو القطاع المحرك للاقتصاد الوطني، وهو ما سيتم توضيحه فيما يأتي.

إن المدقق في تطور سعر النفط الجزائري للفترة المدروسة يلاحظ أن هناك أربعة مراحل لتقلبات أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض وهي:

- المرحلة الأولى (2000 إلى 2008): شهدت أسعار النفط ارتفاعاً من 27 دولار للبرميل إلى 99 دولاراً.
- المرحلة الثانية ما بين عامي (2008 إلى 2009): شهدت أسعار النفط انخفاضاً كبيراً من 99 دولار للبرميل عام 2008 إلى 62 دولاراً عام 2009 أي فقد النفط حوالي 39% من سعره.
- المرحلة الثالثة (2010 إلى 2013): شهدت ارتفاع ثاني لأسعار النفط، ووصل فيها سعر النفط "صحاري بلاند" مستويات قياسية غير مسبوقة حوالي 113 دولار للبرميل.

- المرحلة الرابعة (2014 إلى 2016): شهدت هذه المرحلة انخفاضات حادة في الأسعار وصلت إلى 60%، وهذا عند مقارنة عام 2013 بعام 2016.

إن المراحل الأربعة السالفة الذكر، يمكن حصرها في مرحلتين رئيسيتين، وهذا يعود لسبب رئيس متعلق بقصر المرحلة الثانية، والتي يكون فيها تأثير انخفاض سعر النفط ضئيل على الاقتصاد الوطني. عموما هاتان المرحلتان هما:

أولا) المرحلة الأولى (2000 إلى 2013): شهدت هذه المرحلة ارتفاع في سعر النفط من حوالي 28 دولار للبرميل عام 2000 إلى حوالي 109 دولار للبرميل عام 2013؛ أي تضاعف سعر بحوالي أربعة أضعاف، ويمكن تسميتها بالمرحلة الطفرة النفطية أو الصدمة النفطية الايجابية لسعر النفط، وأهم عوامل المسببة لهذا الارتفاع والازدياد الطلب العالمي على النفط خصوصا الدول الناشئة على رأسها الصين، اضافة إلى ارتفاع طلب الدول المنتجة لتلبية احتياجاتها المحلية من الكهرباء، وكما أن الاضطرابات السياسية في بعض الدول المنتجة للنفط (العراق ليبيا وغيرهما) التي أدت إلى التخوف من المعروض النفطي وخلق اضطراب في أسواق النفط العالمية، كما كان لعوامل أخرى كالمضاربة في الأسواق الآجلة وتقلبات المناخية تأثير في ارتفاع أسعار النفط نتيجة زيادة الطلب على العرض النفطي. إن ارتفاع في سعر النفط الجزائري كان له تأثير ايجابي على أهم مؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، نتيجة استفادة هذا الأخير على مداخيل متأتية من مختلف النواحي.

ثانيا) المرحلة الثانية (2014 إلى 2016): ويمكن تسميتها بمرحلة الصدمة النفطية العكسية، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 44 دولار للبرميل عام 2016 بعدما كان 111 دولار للبرميل عام 2013. إن هذا التراجع في الأسعار كان نتيجة تفاعل العديد من العوامل يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1) عوامل متعلقة بالطلب: وهي:

–ركود في أوروبا ومناطق أخرى من العالم؛

–تراجع الاقتصاد الصيني بعد فترة من الأداء القوي؛

–ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة؛

–ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

2) عوامل متعلقة بالعرض: وتتمثل فيما يلي:

–ارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدى لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجه منها بسبب ارتفاع التكلفة، ونعني بذلك تحديداً النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا (انتاج الولايات المتحدة وحدها من النفط الصخري إلى زيادة مقدارها 4 ملايين برميل يومياً من النفط منذ عام 2008.

–وجود مناطق مضطربة سياسيا كالعراق وليبيا مازالت تسعى لرفع انتاجها من النفط، حيث تضاعف الانتاج الليبي منذ شهر جوان 2014 ثلاثة أضعاف تقريباً[2].

–تغير في استراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.

3) قناة التوقعات المستقبلية: تتمثل في شأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيره في أسعار النفط والمعادن، فخلال العقد الماضي تنامي استخدام النفط بوصفه سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال. وفي ظل التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسية النقدية التوسعية

غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ بداية الأزمة المالية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم، كمنطقة اليورو واليابان، فإن ذلك يؤدي لأمرين؛ أحدهما تغير الوجهة الاستثمارية لرؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزينة وسنداتها، والآخر هو ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلقة بالعالم مثل منطقة أوروبا واليابان.

4) العوامل السلوكية والنفسية : هي مجموعة العوامل تتعلق بسلوك المنتجين والمستهلكين والمضاربين، وقراراتهم بخصوص الانتاج والبيع والشراء عقود النفط في السوق العالمية[3].

5) العوامل الجيوسياسية: تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسة المستهلكة.

المحور الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000 إلى 2016)

لإبراز انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، سيتم التطرق إلى تأثير أسعار النفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي من الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة، احتياطات الصرف الأجنبي.

أولا) انعكاسات أسعار النفط على الميزان التجاري: من أجل الوقوف على انعكاسات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري الجزائري، يتم أخذ سنوات شهدت تقلبات أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض، ومقارنة وضعية الميزان التجاري، والتي يتم التركيز فيها على حجم الايرادات النفطية ورصيد الميزان التجاري، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (2): تطور الإيرادات النفطية ورصيد الميزان التجاري الجزائري (2004 إلى 2016)

الوحدة: (مليار دولار)

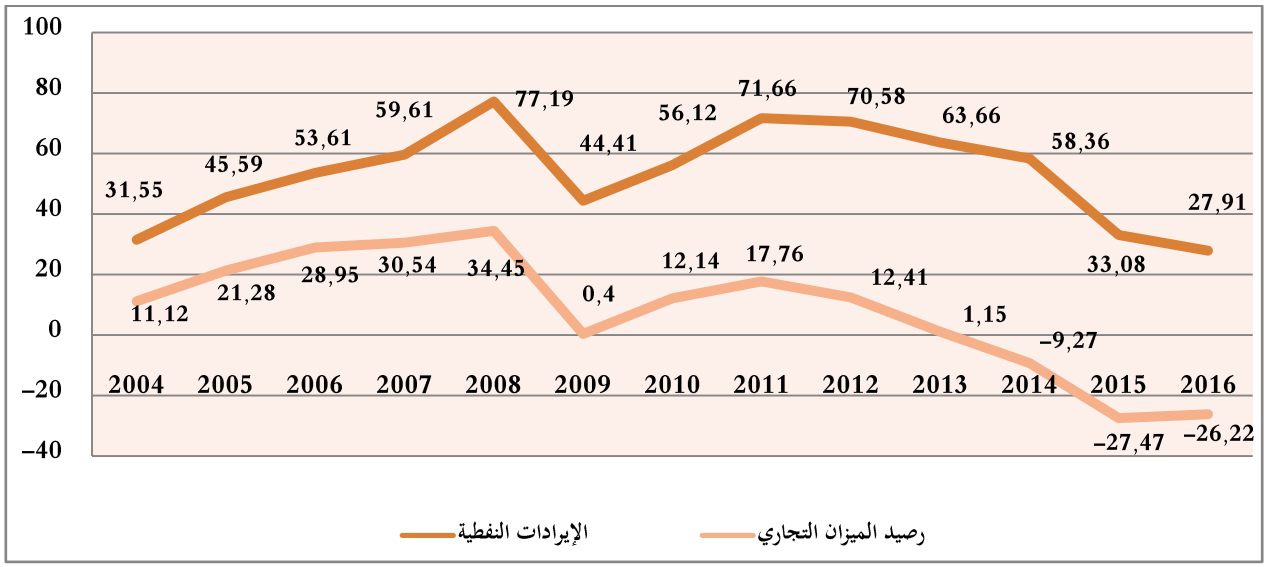

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا:

– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 169.

– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 252.

– بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، سبتمبر 2017، ص 15.

- Banque D'Algérie, Evolution Economique et Monetaire En Algerie, Rapport 2008, Juin 2009, p 63.

بمقارنة الشكلين (1) و (2) يتضح أن ارتفاع وانخفاض سعر النفط له تأثر مباشر على الميزان التجاري، فهذا الأخير تستحوذ الايرادات النفطية إلى اجمالي الايرادات ما يفوق 98%، وهو ما نتج عنه أن أي انخفاض في سعر النفط ينتج

عنه تراجع في الايرادات النفطية (سنوات 2009، 2014 و 2016)، ومن ثم تراجع في رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن الايرادات النفطية هي النسبة الغالبة لإجمالي الإيرادات ولا توجد ايرادات أخرى تعوض التراجع الحاصل في الايرادات النفطية. أما الحالة المعاكسة فنجد بارتفاع أسعار النفط تحسن من وضعية الميزان التجاري بدءاً من حصيلة الايرادات النفطية ومن ثم الانعكاس الايجابي في رصيده وسنوات 2006، 2008 و 2011 لأبرز مثال على ذلك.

إن تقلبات أسعار النفط لها أثر مباشر على وضعية الميزان التجاري، حيث نلاحظ أن سنوات الصدمة النفطية ابتداءا من عام 2014 كان لها تأثير كبير على رصيد الميزان التجاري أين سجل أرصدة سالبة لم يسبق تجيلها خلال الفترة المدروسة، ووصل العجز أعلى مستوى له عام 2015 بما قيمته 27 مليار دولار، فهذه الأرصدة السالبة تؤثر كذلك على حجم احتياطات الصرف ووضعية بنك الجزائر. وعليه فإن التصدى لتقلبات أسعار النفط تستوجب ضرورة تنويع هيكل الصادرات السلعية بغرض تنويع مصادر ايراداته، والتي تحد من تأثيرات تقلب أسعار النفط في الأسواق الخارجية.

ثانيا) انعكاسات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الشكل (3) تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، حيث يلاحظ نمو الناتج المحلي الاجمالي وتضاعفه خلال الفترة المدروسة، حيث تضاعفت قيمته إلى حوالي الضعفين ونصف، ما بين عامي 2004 و 2014، غير أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2014 أخذت في الانخفاض حيث وصل إلى المستوى المحقق عام 2010. أي أن تطور منحنى الناتج المحلي الاجمالي للجزائر أخذ نفس اتجاه منحنى تطور أسعار النفط (الشكل (1)).

الشكل رقم (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي(*) للفترة (2004 إلى 2016)

الوحدة: (مليار دولار)

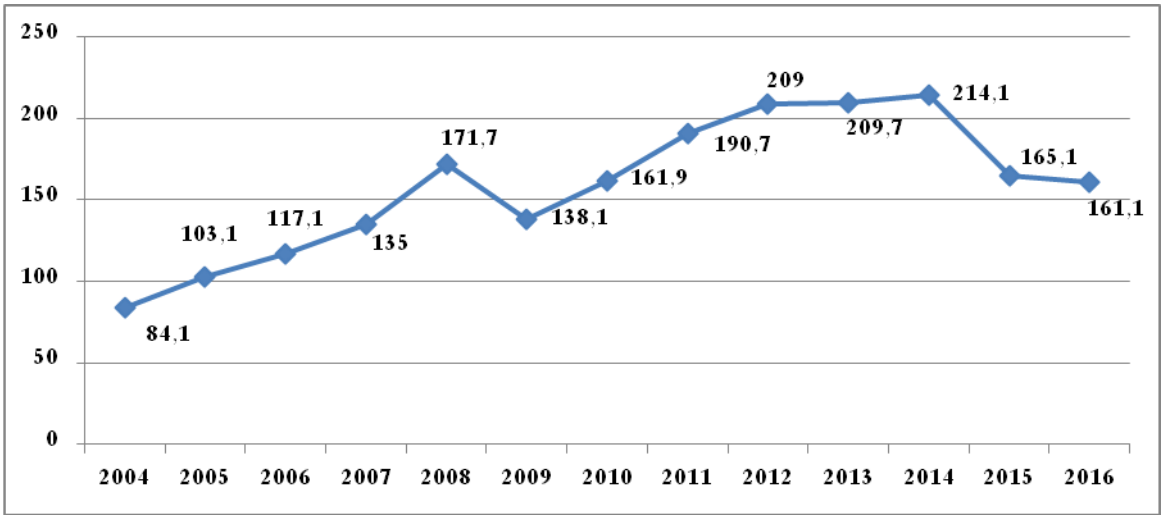

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا:

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2017, op cit, p 17.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2012, p 15.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009, p 15.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2008, p 11.

(*): بالأسعار الجارية.

إن دراسة التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر مؤشر مهم في الاقتصاد الوطني، نتيجة لمساهمة قطاع المحروقات بنسبة كبيرة تتراوح ما بين 35% و 45% وهذا للفترة (2005 إلى 2014)[4]، وعليه فإن انخفاض أسعار النفط سوف يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي الذي يقوده قطاع المحروقات، سواء من حيث تراجع استثمارات النفطية

أو الاستثمارات التي لها علاقة بالقطاع النفطي، اضافة إلى تراجع المداخيل وغيرها من أثار السلبية التي تنتج عن تراجع قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثا) انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة: تشكل الموازنة العامة للدولة مؤشراً مهماً للاقتصاد الوطني، وأن أي تأثير تغيرات مفاجئة قد تحدث اختلالات على المستوى المالي، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بجانب الايرادات المالية. إن الموازنة العامة للجزائر تساهم فيها الجباية البترولية بأكثر من الثلثين (جدول رقم (1))، وهو ما يجعل عدم الاستقرار في القطاع النفطي له انعكاس مباشر على اجمالي ايرادات الموازنة العامة سواء حالة ارتفاع أسعار النفط التي تنعش هذا القطاع وبتالي زيادة حصيلة الجباية النفطية. غير أن اشكالية الكبيرة التي من الممكن أن تتعرض لها الموازنة العامة هو انخفاض أسعار النفط بأقل من 37 دولار للبرميل (السعر المرجعي) مما ينتج عليه عجز في الموازنة العامة، وبتالي حدوث خلل على مستوى حصيلة الايرادات، مما يستوجب البحث عن مصادر بديلة لسد العجز.

الجدول رقم(1):تطور وضعية الموازنة العامة ورصيد "صندوق ضبط الايرادات" (2004 إلى 2015)

الوحدة: (مليار دينار)

البيـــــان	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
ايرادات الجباية البترولية	1570.7	2799	4088.6	2905	4184.3	3388.4	2373.5
% ايرادات جباية البترولية لإجمالي ايرادات الموازنة العامة	%70.4	%76.8	%78.8	%66.1	%66	%59	%46.5
رصيد الموازنة العامة	337.9	1186.8	999.5	74–	718.8–	– 1257.3	– 2553.2
رصيد صندوق ضبط الايرادات	721.69	2931.04	4280.47	4842.84	5633.43	5284.8	4429.3

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا:

– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 159.

– خن فتحي، مداخلة بعنوان : إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر، المؤتمر الأول حول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف –1–، يومي 7–8 أفريل 2015، ص 12.

– زواغي هند، دور صندوق ضبط الايرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000 إلى 2013)، مذكرة ماستر، المركز الجامعي لميلة، السنة الجامعية 2015/2014، ص 78.

–Banque D'Algérie, Evolution Economique et Monetaire En Algerie, Rapport 2014, Juillet 2015, p 156.

- Banque D'Algérie, Rapport 2008, op cit, p 87.

- Banque D'Algérie, Evolution Economique et Monetaire En Algerie, Rapport 2007, Juillet 2008, p 91.

يبين الجدول (1) تطور بعض مؤشرات المالية العامة، حيث نلاحظ أن الجباية البترولية في تزايد إلى غاية عام 2012، ثم بعد ذلك أخذت في الانخفاض عامي 2014 و 2015 حتى وصلت لمستوي متدني قارب الايرادات المتحصل عليها عام 2006، وجاءت نتيجة هذه الوضعية المتقلبة للمالية العامة نتيجة لتقلبات أسعار النفط الحاصلة خلال تلك السنوات، وعليه فإن أي انخفاض في أسعار النفط، سيزيد من تفاقم العجز الموازني المحقق منذ عام 2009.

إن انخفاض أسعار النفط في عام 2015 نتج عنه عجز بالموازنة العامة بلغ 2553.2 مليار دينار، أي ما يعادل 15.4% الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز قدره 1257.3 مليار دينار عام 2014 وبما يعادل 7.3% الناتج المحلي

الإجمالي، وتم تمويل العجز لعامي 2014 و 2015 من خلال الاقتطاع من "صندوق ضبط الإيرادات" وهو ما اتضح من خلال تراجع رصيد هذا الأخير وتحقيقه لرصيد مقارب للرصيد المحقق عام 2008 وهذا راجع لاقتطاعات من ناحية وكذا تراجع موارد المتأتية بالأساس من فائض الجباية البترولية (الفرق بين الجباية البترولية الحقيقية والجباية البترولية المقدرة). إن تضاعف قيمة العجز بين عامي 2015 و2014 كان نتيجة للانخفاض في الايرادات الموازنة (–11.1%) والمرتبطة بالانخفاض في الايرادات الجباية البترولية (–30%) وعن الارتفاع في نفقات الموازنة (9.4%).

أما حالة ارتفاع أسعار النفط والمعبر عليها بالفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2008، فإن النفقات العامة شهدت ارتفاع كبير لكنها اقترنت بالإرتفاع في الإيرادات العامة بشكل يجعل قابلية استمرار المالية العامة مضمونة، كما شهدت هذه الفترة تراكم كبير في موارد "صندوق ضبط الايرادات"[5]. وعليه فإن على الرغم من ارتفاع حجم النفقات العامة إلا أن ارتفاع الايرادات العامة والتي تقودها ايرادات الجباية البترولية جعلت تلك النفقات لا تشكل خطر على المالية العامة، نظرا لوجود القدرة على تمويلها.

رابعا) انعكاسات أسعار النفط على احتياطات الصرف الأجنبي: كان لتقلبات أسعار النفط انعكاس على احتياطات الصرف الأجنبي، وسواء بالارتفاع أو الانخفاض، أي أن حجم احتياطات الصرف الأجنبي كان نتيجة التطورات الحاصلة على مستوى أسعار النفط (الشكل (4)). إن حجم احتياطات الصرف الأجنبي والاحتفاظ بها لدى بنك الجزائر له عديد من الأهداف والمنافع على لاقتصاد الوطني يمكن حصرها فيما يلي[6]:

– الدعم والحفاظ على الثقة في سياسات النقدية وإدارة سعر الصرف، بما في ذلك القدرة على التدخل لدعم العملة الوطنية.

– الحد من التأثر بالعوامل الخارجية من خلال الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لاستيعاب الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يتم تقليص الوصول إلى الاقتراض، كما توفر مستوى من الثقة لدولة في تلبية التزاماتها الخارجية الحالية والمستقبلية.

– إظهار الدعم للعملة المحلية من حيث الأصول الخارجية، ومساعدة الحكومة في تلبية احتياجات الصرف الأجنبي والتزامات الديون الخارجية.

– الحفاظ على احتياطي لحالات الطوارئ أو الكوارث الوطنية.

الشكل رقم (4): تطور احتياطات الصرف الأجنبي للفترة (2000 إلى 2015)

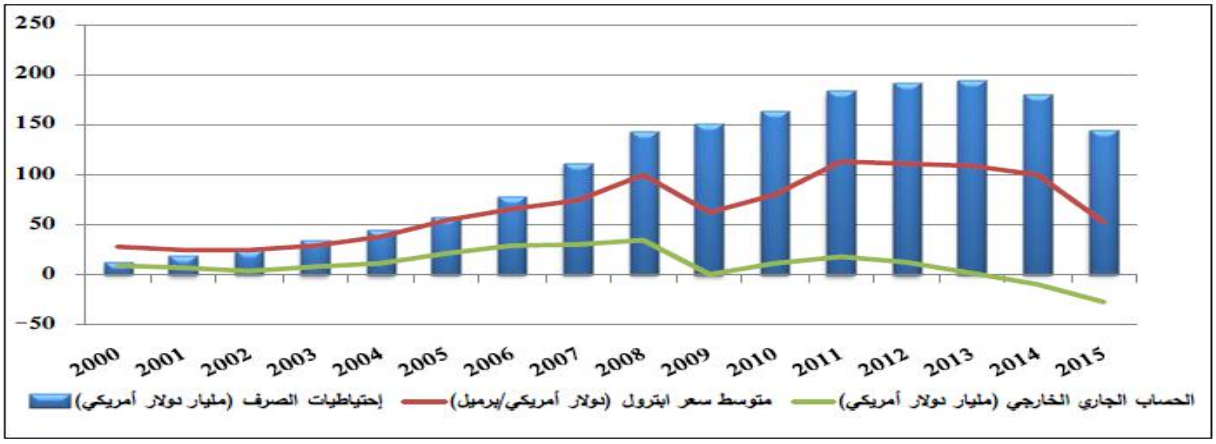

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 67.

تضاعف حجم احتياطي الصرف الأجنبي خلال فترة الطفرة النفطية، حيث ارتفع من 43 مليار دولار عام 2004 إلى 194 مليار دولار عام 2013 وهي أعلى قيمة محققة لاحتياطات الصرف، أي بمعدل نمو 350%، غير أن هذه الاحتياطات منذ عام 2013 شهدت تراجع في حجمها وبمعدل انخفاض 8% و 25% وهذا لعامي 2014 و 2015 على التوالي مقارنة بعام 2013.

إن تراجع احتياطات الصرف الأجنبي تعود إلى العجز القياسي في ميزان المدفوعات لعام 2015 (27.5 مليار دولار)، وإلى الأثر السلبي الناجم عن انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي نتيجة أن احتياطات الصرف معبر عنها بالدولار. فهذان العاملان أدى إلى انكماش الاحتياطات عام 2015 حيث قدرت 144.1 مليار دولار بعدما كانت 178.9 مليار دولار عام 2014؛ أي بانخفاض قدره 34.8 مليار دولار خلال عام واحد. رغم هذا التراجع إلا أن مستوى احتياطات الصرف لا تزال معتبرة وتغطي 27 شهراً من الواردات السلع والخدمات، وفي وضع يتميز بمستوى متدني تاريخيا للدين الخارجي وهذا في الأجلين المتوسط والطويل (0.72% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي) وبعدم وجود أي ديون خارجية لشركات قطاع المحروقات. وعليه يسمح هذا المستوى من احتياطات الصرف لعام 2015 من التخفيف من أثار الصدمة الكبيرة لأسعار النفط على الاقتصاد الوطني[7].

المحور الثالث: توقعات نمو الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية في ظل الأزمة النفطية الراهنة

من المهم عرض توقعات النمو الاقتصادي لأي اقتصاد، خصوصا في ظل تأخر الإعلان عن معدلات النمو الاقتصادي من طرف الهيئات المختصة للإقتصاد المعني وهو حال الاقتصاد الجزائري، وعليه سيتم عرض توقعات نمو الاقتصاد الوطني حسب تقرير "صندوق النقد العربي" لعام 2017، ومن ثم يتم التعريج على سرد أهم الاصلاحات على المستوى الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة.

أولا) توقعات نمو الاقتصاد الوطني: جاء في التقرير الصادر عند "صندوق النقد العربي" سبتمبر 2017 حول: "آفاق الاقتصاد العربي"، أن الاقتصاد الجزائري يواجه عدداً من التحديات على صعيد النمو الاقتصادي خلال عام 2017، ويتمثل أهم هذه التحديات في انكماش معدل نمو القطاع النفطي في ظل خفض كميات الانتاج بواقع 50 ألف برميل يومياً المتفق عليها في اطار اتفاق تعديل كميات الانتاج، وهو ما يؤدي إلى استمرار تراجع حجم الصادرات والايرادات النفطية التي يعول عليها كيثراً لتوفير الموارد اللازمة لمواصلة الانفاق الرأسمالي الداعم للنشاط في القطاعات غير النفطية.

كما أن استمرار بقاء الأسعار عند مستويات منخفضة لها أثر على الاستثمار في قطاع النفط والغاز، وهو ما يؤدي إلى انخفاض عدد الحقول الجديدة بما ينعكس مستقبلا على كميات الانتاج ومن ثم النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نتيجة تحديات سابقة يؤثر على مستوى الاحتياطات الدولية (احتياطي النقد الأجنبي)، وعلى توازن المالية العامة، والسيولة المحلية، وأسعار الصرف بما يؤثر في مجمله على النشاط الاقتصادي. يضاف إلى كل هذا يواجه القطاع الخاص تحديات على صعيد فرص النفاذ للتمويل والحاجة الملحة لتوفير بيئة الأعمال المعززة والجاذبة للاستثمارات المحلية الأجنبية.

بناءاً على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الجزائري بحدود 2.4% عام 2017 بما يعكس انكماش الناتج في القطاع النفطي بنحو 1.4% وتواصل وتيرة النمو المعتدل للقطاع غير النفطي عند مستوى 3%. أما عام 2018 يتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 3% مستفيداً من تحسن النشاط في قطاع النفطي وارتفاعه بمعدل 4%، وكذا نمو القطاع غير النفطي بنحو 3.5%.[8]

ثانيا) الإصلاحات الاقتصادية في ظل الأزمة النفطية الراهنة: إن التطورات الصعبة التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ منتصف عام 2014، أدى بالحكومة الجزائرية إلى إتخاذ العديد من الاصلاحات السريعة بغرض ضبط أوضاع المالية العامة، والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، وكذا تحسين السيطرة على تحديات التي تواجه قطاع الطاقة. ومن بين هذه الاصلاحات التي تم العمل بها منذ سنوات ومازالت متواصلة لحد الأن، نجد من بينها ما يلي[9]:

– استمرار سياسة ترشيد النفقات العامة، وزيادة فاعلية الإنفاق الرأسمالي الحكومي مع الأخذ بعين الاعتبار مواصلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي والتحسين المستمر لمناخ الأعمال، والمحافظة على مستوى جودة الخدمات العامة وحماية العمالة.

– اعتماد نموذج جديد للنمو الاقتصادي في الجزائر، ويأخذ هذا النموذج التنويع الاقتصادي كعنصر أساسي في العمل المستقبلي للاقتصاد الجزائري، ويهدف للخروج من اقتصاد ريعي وبلوغ درجة الاقتصاديات الناشئة مطلع عام 2030.

– إعادة النظر في سياسة الدعم الوطني التي تغطي المواد الغذائية الضرورية ومنتجات الطاقة، وكذلك المرافق العامة لتخفيف العبء على الموازنة العامة وتوفير موارد داعمة للنمو الاقتصادي.

– تقليص عجز رصيد الموازنة العامة للدولة عن طريق وضع سقف لنفقات الموازنة العامة عند مستوى 7000 مليار دينار سنوياً على المدى المتوسط هذا من ناحية، وزيادة القيمة الاسمية (الجارية) للناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى.

– تبني إطار متعدد السنوات للإنفاق العام بداية من عام 2017.

– رفع الضريبة على القيمة المضافة (TVA) بنقطتين لتعزيز الإيرادات غير النفطية.

– العمل على تطوير السوق المالي والبورصة في تمويل وتنشيط الاقتصاد الوطني.

– تحديث البنية التحتية للاتصالات من خلال تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– تنمية قطاع السياحة لأجل تعزيز التنمية المستدامة للبلاد وخلق فرص عمل جديدة.

إن الاصلاحات الاقتصادية السابقة الذكر في أغلبها جاءت لمواجهة انخفاض أسعار النفط الحالية، وإن وجدت بعض الاصلاحات الأخرى والتي هدفها بعيد الأمد فيها لا تزال شكلية لم نرى ثمارها بعد برغم من بداية العمل بها قبل الأزمة النفطية الراهنة، كعمل على خلق تنويع اقتصادي وتطوير البورصة والارتقاء بقطاع السياحة وغيرها؛ وعليه يمكن اختصار الاصلاحات الحقيقية للاقتصاد الوطني في أنها اتبعت الطريق الأسهل والأقصر لتفادي الأزمة النفطية، من خلال ترشيد النفقات العامة كرفع الدعم على بعض السلع، وزيادة الايرادات من خلال رفع في معدلات بعض الضرائب كرفع الضريبة على القيمة المضافة.

صحيح أن اتباع الطريق الأسهل والأقصر ضروري تنفيذه في مثل هكذا أزمات، وهدف منه الخروج بأقل الأضرار على مستوى الاقتصاد الوطني، ولكن من المهم التخطيط والعمل من أجل وضع استراتيجية بعيدة المدى يكون هدفها الخروج من اقتصاد ريعي سريع التأثر بتقلبات أسعار النفط، خصوصا وأن هناك توقعات بارتفاع أسعار النفط نتيجة استمرارية ارتفاع الطالب العالمي على الطاقة، ومن المتوقع أن يحتفظ النفط على موقعه في تلبية احتياجات العالم

المتزايدة من الطاقة في المستقبل؛ وذلك حسب ما تم توقعه من طرف معظم توقعات الطاقة العالمية ذات الصلة، ومنها توقعات منظمة "أوبك"، "وكالة الطاقة الدولية" و"إدارة معلومات الطاقة الأمريكية"، حيث بينت أن نسبة كبيرة في تلبية احتياجات الطاقة العالمية في العقود القليلة المقبلة ستتم بأنواع الوقود الأحفوري (النفط، الغاز والفحم)، ومن المنتظر أن تشكل 75% و 80% من مصادر الطاقة العالمية بحلول 2030. ووفقاً للسيناريو المرجعي لأمانة منظمة "الأوبك" في تقريرها "الآفاق المستقبلية للسوق النفطية لغاية 2030"، يتوقع أن تكون معدلات نمو الطلب العالمي السنوي على النفط 0.9% وبنسبة نمو سنوية قدرها 2.7%، بحيث يبلغ الطلب العالمي على النفط 105.5 مليون ب/ي عام 2030[10].

المحور الرابع: استراتيجيات المقترحة للاقتصاد الوطني في مواجهة صدمات أسعار النفط

مما سبق عرضه، يتضح أن أسعار النفط كانت لها تأثير واضح على الاقتصاد الجزائري، كما أن الأزمة النفطية الراهنة ما هي إلا أزمة عابرة، وسرعان ما تنتعش أسعار النفط تدريجيا في السنوات القادمة، ولكن المشكلة ليست في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بل في كيفيات الاستفادة من هذا المورد الناضب قبل فوات الأوان، سواء من خلال الاستعانة بإيرادات النفطية في الدفع وتيرة التنمية الاقتصادية، أو من خلال فصل تلك الايرادات عن الاقتصاد الوطني، ويعتبر هذا الأخير صعب تحقيقه نظرا لحاجة الماسة لمصادر التمويل من ناحية، وضعف القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، وعليه فإن من المهم الأخذ بخيار الاستفادة من الايرادات النفطية من خلال خلق اقتصاد قوي يمكنه في المستقبل من التصدى لتقلبات أسعار النفط والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي.

عموما يمكن طرح بعض الاستراتجيات البديلة للاقتصاد الوطني، والتي تبدأ بحفاظ عى الثروة النفطية منذ مراجل الأولى من استخراج النفط إلى غاية توزيعه والحصول على ايراداته، كل هذا يدخل في الاستفادة من الثروة النفطية بغرض خلق اقتصاد ما بعد النفط، ومن بين أهم استراتيجيات التي يمكن الاستعانة بها لمواجهة تقلبات أسعار النفط مستقبلا، يمكن سردها فيما يلي[11]:

أولا) كفاءة إدارة الإيرادات النفطية: وتعرف كذلك بمحور كفاءة إدارة الايرادات(*)، إن إدارة الموارد الطاقوية المتاحة لا تقتصر على إدارة مخزونها فقط بما يحقق التوازن الإيكولوجي، وإنما يمتد إلى إدارة ايراداتها بصورة تسمح للاقتصاديات المعتمدة عليها بتمويل خطط التنمية في إطار أسلوب التنمية المستدامة والتي تضمن حقوق الأجيال القادمة دون أن ترهن حقوق الأجيال الحالية، ولهذا برزت مؤسسات ومنظمات دولية تساهم في نشر مفاهيم الحوكمة ومبادئها من الشفافية والإفصاح والمساءلة ومحاربة الفساد وغيرها[12].

يرتبط هذا المحور أساسا بالقدرة المؤسسية في الدول ومدى نجاحها في إدارة مواردها بشفافية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية، وبشكل يضمن وجود آليات محاسبية لمراقبة أداء الحكومات وما تتحصل عليه من ايرادات وأوجه انفاقها، وهو ما يستلزم ضمان دخول ايرادات النفط ونفقاته في الموازنة العامة تحت اشراف كل سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية. في هذا الإطار هناك آليات ومؤشرات دولية تهدف إلى زيادة الشفافية في إدارة الموارد النفطية:

1) مبادرة الشفافية الخاصة بالصناعات الاستخراجية "**Extractive Industries Transparency Initiative**": انشئت عام 2002 في جنوب افريقيا، وتركز على المقارنة بين مدفوعات الشركات وبين الأموال التي تتحصل عليها الحكومات، مع الكشف عن هذه المعلومات للعامة[13].

2) حملة الإعلان عن المدفوعات الموجهة للشركات النفطية "**Publish what you Pay Campaign**": وهي حملة تمولها مجموعة من المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة الشفافية الدولية و "Global Witness"، وتهدف إلى زيادة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من خلال الضغط على شركات النفط للإفصاح عن مدفوعاتها لحكومات الدول النفطية، مثل الضرائب ومقابل منح امتياز التنقيب والرسوم وغيرها من المدفوعات.

3) حملة الإعلان عن الايرادات "**Publish what you Earn Campaign**": وهي آلية مكملة لحملة الإفصاح عن المدفوعات، حيث تلتزم الحكومات بالإفصاح عن محصلاتها المختلفة المرتبطة بالصناعات الاستخراجية، بالإضافة إلى أي قروض تحصلت عليها بضمان ايرادات النفط المستقبلية.

4) مؤشر إدارة الموارد "**Resource Governance Index**": هو مؤشر خاص بتقييم إدارة الموارد للدول والحكومات التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية ويتبع هذا المؤشر إلى معهد رصد العائدات (Revenue Watch Instutute)، ويعكس مؤشر إدارة الموارد (RGI) مدى جودة التوجيه في إدارة قطاع النفط والغاز والتعدين في 58 دولة بما فيها الجزائر (تحصلت الجزائر على علامة 38 حسب تصنيفالمؤشر لعام 2013 وهي ضعيفة جدا)، ويركز المؤشر في تقييمه للدول على أربعة معايير: الوضع المؤسسي والقانوني، الممارسات في اعداد التقارير، الإجراءات الوقائية وضوابط مراقبة الجودة والبيئة المحفزة[14].

ثانيا) صناديق الثروة السيادية: تستثمر ايرادات النفط والغاز في أصول طويلة الأمد من أجل زيادة الرفاه الاقتصادي في المستقبل، وتعد هذه الاستراتيجية الأكثر استخداماً وهي أنواع بحسب الهدف من انشاءها، فهناك صناديق استقرار المالي، صناديق الأجيال القادمة، صناديق المعاشات وصناديق التنويع الاقتصادي. وعليه فإن هذه الصناديق تنشئ بغرض تحقيق هدف معين، ومن خلالها يتم وضع استراتيجية للوصول إلى ذلك الهدف، مثال ذلك فإذا كان الهدف من الصندوق تحقيق تنويع اقتصادي كصندوق "مبادلة" بإمارة أبوظبي فإن استراتيجية الصندوق سوف تكون استثمارية وفي مختلف القطاعات، وهو ما تم العمل به في صندوق "مبادلة"، والذي استثمار أصول الصندوق المتأتية من النفط في استثمارات بمختلف القطاعات كالصناعة التحويلية، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها.

إن هذا المنطق ينطبق كذلك على صناديق الثروة السيادية التي يكون هدفها استقرار مالي (صناديق الاستقرار)، حيث تتبنى استراتيجية ادخارية للصندوق، وذلك بامتصاص الفائض المالي في فترات ارتفاع أسعار النفط، وسد العجز المالي في فترات تراجع أسعار النفط؛ غير أن ما يلاحظ على هذا النوع من الصناديق أنه يعالج الصدمات على المدى القصير والمتوسط، وهو ما لاحظنه في تجربة الجزائر مع "صندوق ضبط الايرادات"، ما يستوجب ضرورة التفكير في انشاء صندوق سيادي له استراتيجية طويلة ومتوسطة المدى تحدد مسبقاً من قبل الهيئات المشرفة عليه كوزارة المالية أو البنك المركزي ومجلس إدارة الصندوق، والتي تكون أهدافها على المدى الطويل كالتنويع الاقتصادي أو حفاظ على مدخرات الأجيال القادمة.

إن التفكير في هذه الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني يستوجب توفر العديد من النقاط المهمة، وذلك من أجل نجاح عمله، وهذه النقاط يمكن حصرها فيما يلي:

1) وضع قوانين واضحة وصارمة: سن قوانين تأسيسية وكذا قوانين تنظيمية واضحة المعالم، خاصة فيما يتعلق بعمليات التمويل وعمليات السحب المتعلقة بصندوق الثروة السيادي المستقبلي.

2) تحديد الأهداف: تكون أهداف الصندوق على المدى الطويل والمتوسط، أي أنها تراعى فيها حق الأجيال القادمة، فالتحديد الدقيق لأهداف يسهل القائمين على إدارة الصندوق من تحديد الاستراتيجية الاستثمارية المناسبة للوصول لتلك الأهداف المحددة مسبقاً.

3) استقلالية الصندوق: فصل الصندوق الثروة السيادي عن احتياجات المالية العامة، وهذا بغرض توفير استقلالية أكبر للصندوق وبغرض عدم تأثر استراتيجيته الاستثمارية بما يحدث من تقلبات أسعار النفط، وخاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي للموازنة العامة.

4) وضع هيكل التنظيمي للصندوق: وضع هيكل تنظيمي واضح المعالم للصندوق، مما يسهل عملية الاشراف والتنفيذ والمراقبة لمختلف عمليات الصندوق وكذا تجعل من كل مسؤول أو قسم يتحمل المسؤولية المحددة له مسبقاً.

5) مبادئ الحوكمة والشفافية: إن الالتزام بمبادئ الحوكمة والشفافية للصندوق السيادي، يعتبر نقطة مهمة جداً خصوصاً في ظل الاهتمام الدولي لمثل هذه الصناديق وازدياد استثماراتها في أسواق الدول المتلقية، وفي ظل طابع ملكية الصناديق التي تعود إلى الحكومات وما تتضمنه هذه النقطة من حساسية في علاقات الدول فيما بينها (الدولة المالكة والدولة المتلقية للاستثمارات)، وعليه فإن توضيح إطار حوكمة الصندوق ووضوح أهدافه يعتبر أهم مهم لنجاح استثماراته. كما أن الالتزام بمبادئ الحوكمة وشفافية يعتبر مطلب وطني محلي من أجل ضمان استثمار الايرادات النفطية بشكل سليم وبما يطمئن الرأي العام المحلي على اعتبار الصندوق مكلف بإدارة المال العام والذي يعتبر حق لجميع الأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء.

6) تعدد عمليات المراجعة: يجب أن تتعدد عمليات المراجعة الخاصة بالصندوق، كما يجب على الصندوق التعاقد مع مؤسسات أو مكاتب عالمية ذات سمعة عالية في مراجعة وتدقيق حسابات الصندوق وهو ما يسمح بعملية مقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية كما يسمح بالوقوف غلى نقاط الضعف والقوة للصندوق. وعمليات المراجعة عند الانتهاء منها ترفع في شكل تقرير إلى أعلى هيئة في الدول والمتمثلة في البرلمان، وهذا الإجراء معمول به في بعض صناديق الرائدة كصندوق المعاشات الحكومي العالمي للنرويج.

7) توظيف الكفاءت: الإختيار الجيد للكفاءات التي يتم توظيفها في الصندوق ولا مانع من الاستعانة بخبرات أجنبية والاستفادة منها في تنفيذ مختلف عمليات الإدارية والاستثمارية.

8) التنوع في الاستثمارات: إن تنويع المحفظة الاستثمارية لا يكون إلا من خلال وضع محفظة استثمارية معيارية تحدد فيها نسب الفئات المختلفة من الأسهم، السندات والبدائل (كالعقارات). إن المحفظة المعيارية تسهل عملية تنفيذ الاستراتجية الاستثمارية من ناحية، ومن تسهيل عملية مراجعة الاستثمارات الفعلية من خلال مقارناتها بالمحفظة الاستثمارية المعيارية خلال سنة ما وهذا من ناحية أخرى.

إن المقصود من تنويع الاستثمارات ليس مقتصراً على استثمار غير مباشرة، بل على العكس فإن الاستثمارات المباشرة يجب أن تكتسي أهمية أكبر على اعتبارها تمس الاقتصاد الحقيقي وتطوره، وعليه يجب على استثمارات الصندوق السيادي أن تستثمر في مختلف القطاعات من زراعة، سياحة، صناعة تحويلية وغيرها من القطاعات التي تخلق تنويع اقتصادي.

9) عدم مزاحمة القطاع الخاص: استثمارات الصندوق المحلية يجب أن تراعى فيها عدم مزاحمة القطاع الخاص، مما يوفر زيادة حجم الاستثمارات وما يترتب عليها من رفع مستوى التشغيل وزيادة حجم الإنتاج وغيرها، أي أن الصندوق

يختار مشاريع استثمارية لا تكون لدى القطاع الخاص قدرة على تنفيذها، كالتوجه نحو المشاريع الاستثمارية التي تتصف بالتمويل المرتفع والعوائد المحققة تكون على المدى الطويل، فهذه المشاريع في أغلب الأحيان لا تكون محل ميل استثماري للقطاع الخاص، كما أن هذه المشاريع في أغلبها تحقق تنمية مستدامة للاقتصاديات الوطنية كمشاريع الطاقات النظيفة والمتجددة وغيرها.

ثالثا) التنويع الاقتصادي وخلق تنافسية الاقتصاد الوطني

استراتيجية أخرى أكثر تركيزاً لتخفيف آثار صدمات النفط، ويركز قطاع الانتاج في البلدان المصدرة للنفط على النفط والأنشطة المتعلقة به، مما يجعل نشاطه الاقتصادي متقلباً. حيث يمكن اعتماد نهج مبتكر من القطاع المالي لرسم مخطط للهيكل الأمثل لاقتصاد أكثر تنوعاً، ويعتبر ذلك الاقتصاد محفظة أصول، يتم تصنيف كل أصل وفقاً لكفاءته الاقتصادية أو ربحية أو مدى تعرضه لصدمات أسعار النفط أو المخاطر، وبإستخدام هذا النهج يمكن لدول النفطية كالجزائر ودول الخليج العربي زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي –تنويع مصادر الربحية– وتقليل وزن قطاع المحروقات للحد من المخاطر الاقتصادية الشاملة دون التضحية بالنمو الاقتصادي[15].

إن هذه الاستراتجية تعتبر الأفضل لضمان استقلالية وتنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي؛ أي أن تحقيق تنويع اقتصادي له انعكاس ايجابي في زيادة تنافسية الاقتصاد واكتسابه مزايا تنافسية مكتسبة (Competitive Advantages)، بعدما كان يقتصر على الميزة النسبية فقط (Comparative Advantage) هو حال الاقتصاد الجزائري والكويت وبعض الدول الريعية الأخرى، التي تقوم على امتلاك مصدر طبيعي هو النفط الخام، ينتج بتكاليف منخفضة ويباع بالأسعار السائدة في السوق العالمي للنفط، ولا تمتلك الجزائر أي مزايا تنافسية أخرى تساهم بها في التقسيم الدولي الحالي للعمل، ومن المعلوم أن الميزة النسبية كمصدر للتنافسية على المستوى الدولي قد انخفضت أهميتها بشكل كبير حالياً، إذا أصبح الإعتماد أساسا على المزايا التنافسية المكتسبة التي تنشئ أساساً من الجهود المختلفة لتنمية المؤسسات المختلفة والطاقة الابتكارية للاقتصاد الوطني[16].

إن بناء اقتصاد حديث ومتوازن يمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي من أجله وضع الخطط والبرامج التنموية، والاستعداد لتطبيقها جدياً، وعليه فإن تأهيل الاقتصاد لبدء عملية التنمية والحفاظ على استمرارها بإعتماد التنويع الاقتصادي، يقتضي العمل على ترسيخ قواعد صلبة اقتصادية، تكنولوجية، علمية وثقافية، ترتكز على مقومات ذاتية ومتجددة، والمتمثلة فيما يلي[17]:

1) بناء قاعدة اقتصادية صلبة: تتمثل في خلق نشاط اقتصادي محلي متنوع، تتكامل فيه القطاعات وتتشابك وحداته، ويرتكز على مقومات وإمكانيات متنوعة دائمة ومتجددة، فمسألة بناء قاعدة اقتصادية صلبة مرتبطة بتوسيع قاعدة الانتاج الاقتصادي وتنويع مصادره، ويتطلب ذلك تغيير منطلق ومسار خيارات التنمية الاقتصادية، سيما إذا كان هناك مجالاً واسعاً من الخيارات الذي تتيحه الوفرة المالية –رأس المال المادي– والتنوع في الموارد الطبيعية والبشرية، على اعتبار أنها تمثل الإمكانيات الحقيقية التي تمهد الأفق لتنويع الاقتصاد؛ وعليه فإن النهوض الاقتصادي من هذا المنطلق يحتم إقامة سلاسل متكاملة من النشاطات الاقتصادية في إطار جملة من الاستراتيجيات التنموية الفرعية المرتبطة، وكل ذلك في ضوء ما يتاح من إمكانيات المرتبطة بما يلي:

أ) تنمية مصادر الطاقة: وضع سياسات تواكب تغيرات في أساليب الانتاج، التوزيع والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة.

ب) التنمية الصناعية (التصنيع): بناء هيكل صناعي متكامل داخلياً ومتكامل مع بقية القطاعات وفي مقدمتها قطاع الزراعة، بحيث يكون الهدف الرئيسي منه إنتاج الحاجات الأساسية للسكان. كما أم هذا الطرح يقود إلى ما يعرف بالعناقيد الصناعية (Industrial Clusters) وهي مجموعة من الشركات المتكاملة التي تعمل في منطقة صناعية محددة، تحقق وفورات (رأسية وأفقية) من تواجدها في نفس الموقع، ومن أمثلة ذلك مجمع لصناعة الكيماويات أو مجمع لصناعات الملابس...إلخ، حيث أثبت هذا النمط من الصناعات نجاحه في الكثير من الدول الناشئة[18].

ج) التنمية الزراعية: القيام بجملة من الإجراءات كتوفير المقومات الطبيعية، البشرية والتقنية المناسبة وتنمية البحث العلمي والتقني، ترشيد استخدام المياه والأراضي ومنع احتكارات...إلخ.

د) تنمية قطاع الخدمات: أصبح له أهمية كبيرة للاقتصاديات الدول من خلال مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وله مساهمة في خلق تنويع اقتصادي وفي دعم القطاع الصناعة والزراعة، وتطوير قطاع الخدمات يعتمد بالأساس على الاعتماد تكنولوجيا المعلومات.

2) بناء قاعدة تقنية– علمية ذاتية: يتجسد ذلك من خلال جعل البحث العلمي نشاطاً أساسيا تقوم مؤسسات الدولة بقسط كبير منه، تعمل على توفير ما يستلزمه من موارد مادية وبشرية مناسبة، وخلق العلاقة بين نشاطات العلم والتكنولوجيا والنشاطات الاقتصادية، مع العمل على توفير الخبرات البشرية من خلال برامج تدريب وتشجيع الإبداع والابتكار، وهو ما يتطلب من الدولة تطوير الأجهزة التنظيمية والمؤسساتية الخاصة بالبحث العلمي وتنميتها وجعلها قادرة على استيعاب المزيد من العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ومعرفة مكامن قوتها وضعفها، بغية تشخيص التركيبات البنيوية وتحديد قدرتها على استيعاب العلوم والتكنولوجيا. ومن أجل تحقيق كل هذا ينبغي القيام بما يلي:

– زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقني من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، على أن يصاحب ذلك صياغة برامج بحث، تطوير ومتابعة تنفيذ تقويم نتائج وربطها باحتياجات التنمية بكفاءة متزايدة تواكب الزيادة في الإنفاق.

– زيادة عدد الخرجين من التخصصات العلمية والتقنية على جميع المستويات، والاهتمام بالمؤسسات التعليمية والتقنية بتطوير مهامها وأساليب عملها وعلاقتها مع أجهزة اتخاذ القرار في القطاع العام والخاص.

– إدخال فروع العلوم التكنولوجية الحديثة المرتبطة بالتقدم العلمي البعيد الأثر مثل علوم الالكترونيات، الحسابات، الفضاء والبيولوجيا...إلخ في صلب التعليم العالي.

– تنشيط الدراسات العليا ورفع مستواها وتوفير متطلباتها لمواكبة التطورات العالمية في كل التخصصات، بالإضافة إلى تحفيز العمل المشترك في ميدان البحث والتطوير، سيما البرامج التي تتناول تطوير المواد الأولية كالنفط وترجمة نتائج البحوث التطبيقية في مشاريع انتاجية رابحة.

– تشجيع التعاون العلمي والفني، بهدف الاستفادة من الأبحاث والتطورات التكنولوجية الجارية في العالم وتطويعها لخدمة قضية التنمية الاقتصادية.

3) ربط التعليم بمتطلبات التنمية الاقتصادية: إن تنمية الإنسان، تمثل حجر الزاوية في أية استراتيجية تنموية ناجحة، وباعتبار نظام التعليم أكثر المداخل المتاحة فاعلية، ولا تستطيع أي دولة بدونه أن تحقق الريادة والتفوق في المنافسة الاقتصادية، وبذلك لا بد من توفير نظام تعليمي متطور ومتجدد يركز على الإبداع والريادة في التحصيل الدراسي، وبغرض تقوية رابطة التعليم بالتنمية الاقتصادية وخلق تنويع اقتصادي يستوجب توفر بعض النقاط الهامة ومن بينها:

– التأكيد على تنمية الإبداع والتفكير العلمي وتنمية القدرة على التصور وحل المشكلات والانفتاح الفكري.

– تعزيز التحصيل الدراسي للطلبة وتنمية روح النجاح وقدرات التعليم الذاتي والاهتمام بالتفوق والوصول إلى المستويات العالمية.

– إدارة التعليم على أساس اقتصادي والسعي لوضع المعايير المناسبة لقياس مردوده، مراجعة أنماطه، تحسين إداراته ورفع كفايته الداخلية بما يكفل تخليصه مما يعانيه من ضياع وهدر لإمكانياته وطاقته.

– التأكيد على الجودة وألا يكون التوسع الكمي للتعليم على حساب النوعية، وبحيث يكون تحسين الجودة الأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح التعليم ودورة العمل فيه، سواء فيما يتعلق ببرامج التعليم أو التدريب أو إعداد المعلمين أو وضع المناهج الدراسية والبناء المدرسي والتجهيزات التربوية.

– تعزيز ثقافة الإنتاج وتقدير العمل والاجتهاد ونبذ الثقافة التي تنمي في الفرد الإتكالية والانغزالية والاستهلاك والاعتماد على الغير.

إن الطرح السابق يجسد المقومات التي يجب تتوفر لدى الاقتصاد الوطني بغرض تنويع مصادر دخله خارج قطاع المحروقات، وكذا في الإمكانيات التي يسخر بها الاقتصاد الوطني من وفرات مالية ضخمة، والتي من الممكن أن تلبي تلك المقومات التي طرحت سابقاً، ولكن السؤال المطروح كيف يمكن استغلال تلك الوفرات المالية (ايرادات المالية) في خلق تنويع اقتصادي ؟ أو فيما تتمثل تلك الميكانيزمات تنويع الاقتصاد الوطني؟ يقصد بالميكانيزمات الآليات التي يتوقف عليها نجاح عملية التنويع الاقتصادي، وهي تختلف من اقتصاد لأخر، وذلك لعديد الإعتبارات، فكرية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة الظروف والتحولات الاقتصادي المحلية والدولية. عموما يمكن حصر أهم تلك الآليات فيما يلي[19]:

- إعادة الإعتبار لدولة التنموية: طرحت فكرة الدولة ذات التوجه التنموي في أدبيات التنمية منذ زمن ليس ببعيد، بإعتبارها تلك الدولة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل معجل، خاصة عندما تكون الدولة متأخرة في المجال التصنيع وهو حال الجزائر. كما أن دور الدولة التنموي لا يقتصر على تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك تأكد الدور الهام والتدخلي والمحفز للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل المرشد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية الاقتصادية.

- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، يعد ذلك من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر إلى حدوث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة كأنشطة البحوث والتطوير على سبيل المثال.

إن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهو ما يستدعي:

–إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي من خلال الأخذ بأساليب العلمية في وضع الخطط والبرامج وفي إدارة مؤسسات الدولة.

–دعم ومساندة القطاع الخاص، وذلك بتنفيذ العديد من الإجراءات الضرورية والهادفة ومنها: دعم وتعزيز التخبصيص للأنشطة الاقتصادية، تبسيط وتسهيل إجراءات استخراج الترخيص الخاصة بإنشاء الشركات، تطوير وتكييف التشريعات

الاقتصادية والتجارية لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية، وضع آليات وحوافز الدعم لتفعيل دور القطاع الخاص والعمل على تنمية الوعي بأهمية العمل الخاص والمشروعات الصغيرة والمواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات القطاع الخاص من خلال تعاون القطاعين العام والخاص في التدريب، التأهيل والبحث والتطوير.

- برامج الإصلاح الاقتصادي: بصفة عامة تتجسد برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على ثلاثة عناصر رئيسية:

- إدارة الطلب: تتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية كالحد من عجز الموازنة، تخفيض النفقات العامة، تحسين النظام الضريبي، إزاحة الدعم على السلع الأساسية، تحديد سقوف الإئتمان والتحكم في إصدار النقدي وغيرها.
- زيادة العرض: يشتمل على إجراءات الإصلاح الهيكلي كترشيد القطاع العام، تطبيق الأسعار الحقيقية، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وغيرها، وهي كلها اجراءات تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد، وزيادة الانتاج وتطويره.
- تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات: يتضمن إجراءات وأدوات السياسة التجارية كرفع الأرصدة من العملات الأجنبية، ترشيد قطاع التعريفة الجمركية، تحرير التجارة وإلغاء القيود عليها (مثل رخص التصدير والقيود الكمية وغير الكمية)، تخفيض قيمة العملة، تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي تهدف أساساً إلى تعزيز وتنويع هيكل الصادرات وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني.

- الاستثمار الأجنبي المباشر: تعد الاستثمارات من العناصر الديناميكية الأساسية في تنويع الاقتصادي، وعاملا مهما في خلق الطاقة الانتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره، وارتفاع مستوى الاستخدام، وبالتالي العمل على توسيع الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني.

رابعا) تنويع مزيج الطاقة

قد يكون تنويع مزيج الطاقة خطوة أولى في استراتيجية حماية الاقتصادات من صدمات الطاقة، مما يعزز بشكل أساسي حصص الموارد منخفضة الكربون لتحل بديلا للنفط والغاز، بل يوفر أيضا أسعار مؤكدة للكهرباء المولد على المدى الطويل. يمكن للطاقة المتجددة في الدول المصدرة للنفط كالجزائر ودول الخليج العربي، أن تحل محل النفط في توليد الطاقة، مما قد يسمح بزيادة الصادرات وزيادة مساهمة ايرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك وكخطوة ثانية لزيادة الاستقرار الاقتصادي، ستحتاج الدول النفطية إلى إدارة مساهمة النفط بصفة أكبر في ايرادات الدولة بتحويل هذه الأموال إلى تنويع اقتصادي أوسع أو إلى صناديق الثروة السيادية كصناديق الاستقرار وغيرها.

إن تنويع مزيج الطاقة لن يقلل من التقلبات الاقتصادية التي يسببها النفط، ولكنه سيخفض الاستهلاك المحلي للنفط والغاز، ويسمح بزيادة الصادرات، غير أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي لن يتحقق إلا بتحويل هذه الأموال إلى تنويع اقتصادي أوسع أو نحو زيادة حجم صناديق الاستقرار، وإلا فإن زيادة الصادرات ستزيد أيضا من تعرض الدول لصدمات أسعار النفط[20].

خاتمة:

إن الاقتصاد الوطنيي في حقيقة الأمر يتسم بالضعف والهشاشة، سواء تعلق الأمر بارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها، وهذا يعود لعدم مقدرة الاقتصاد من الاستفادة من الوفرات المالية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط من ناحية، والتي أدت لعدم مقدرته على تصدى لصدمة انخفاض أسعار النفط. عموما يمكن حصر بعض الاستنتاجات هذه الدراسة فيما يلي:

1– تقلبات أسعار النفط تحكمها العديد من العوامل أبرزها العامل السياسي، ولكن ما يتم ملاحظته خلال الطفرة الأخيرة أن عاملي الطلب والعرض كان له التأثير البارز أكثر مما سبق، وهذا يعود لتغير سياسة "أوبك" التي كانت تركز على محافظة على أسعار أكثر من الحصص السوقية، وكذا ارتفاع الانتاج في دول خارج "أوبك".

2– هناك تأثير مباشر لتقلبات أسعار النفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي من الناتج المحلي الإجمالي، ورصيد الميزان التجاري وغيرهما، وهو ما وضحه اتجاه منحنى تطور أسعار النفط مع منحنى تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي.

3– الاصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الحكومة الجزائرية لمعالجة الأزمة النفطية الراهنة، في مضمونها تعالج الخلل على المدى القصير، كما أنها اتبعت أقصر طريق لمعالجة المالية العامة، من خلال رفع من الضرائب بهدف زيادة حصيلة الايرادات العامة، وترشيد الانفاق العام وخفض الدعم لبعض السلع بهدف التقليل من النفقات العامة، وضبط العجز الموازني.

4– إن التفكير لتفادي تقلبات أسعار النفط، تبدأ أولا بإصلاح القطاع النفطي بحد ذاته، أي من مراحل الأولى لاستخراج النفط الخام إلى غاية توزيعه، وهنا يتعلق الأمر بالشركات المنتجة والموزعة التي تنشط داخل الاقتصاد الوطني (كسونطراك وغيرها من الشركات) من خلال وضع ضوابط صارمة فيما يخص مراجعة مداخيلها وحساباتها والإفصاح عنها بشكل دوري.

5– ضرورة تحسين إدارة الموارد، خصوصا وأن "مؤشر إدارة الموارد" يساعد في تقييم إدارة الموارد الطبيعية التي يمتلكها أي اقتصاد، وعليه من الضروري الارتقاء برتبة الجزائر على مستوى سلم تنقيط المؤشر، لأن هذا يعطي نوعا من الارتياح والثقة بين الرأي العام والهيئات المشرفة والمسيرة للثروة النفطية على اعتبار أن الثروة النفطية ملك عام وحق للأجيال المستقبلية.

6– إن الإدارة الجيدة للثروة النفطية، تسمح بإستغلال تلك الثروة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والخروج من تبعية القطاع الواحد.

7– الاعتماد على صناديق الثروة السيادية أو صناديق الاستقرار، يتطلب توفير متطلبات لنجاحها ولعل أبرزها وضع اطار قانوني ومؤسسي جيد ومواكب لتطورات المعاصرة، والمبني على تبني مبادئ الحوكمة والشفافية.

8– استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني، يمكن تحقيقها من خلال الاستغلال الأمثل للإيرادات النفطية في بناء قاعدة انتاجية قوية، والاستثمار في العامل البشري بتحسين أساليب وطرق التعليم في جميع مراحله، وكذا أساليب التدريب والتكوين في مختلف المؤسسات.

9– إن انشاء صناديق الثروة السيادية لا تتعارض مع استراتيجية تحقيق التنويع الاقتصادي، بل على العكس بإمكان تلك الصناديق دفع مسيرة التنويع الاقتصادي من خلال استثمار في مختلف القطاعات، وإقامة شراكات مع مؤسسات رائدة عالميا في قطاعات خارج قطاع المحروقات وجذبها للاستثمار محلياً.

10– مستقبل الطاقة في العالم، يجعل الاستثمار في الطاقات المتجددة أمر ضروري من أجل امتلاك مصادر طاقة بديلة لنفط الخام، لعدم اليقين باستمرارية هذا الأخير في كونه المصدر طاقة الرئيسي في العالم على المدى البعيد.

المراجع والإحالات

[1] خالد بن راشد الخاطر، *تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع في دول مجلس التعاون*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، أغسطس 2015، ص ص: 4–7.

[2] اتحاد مصارف الكويت، *مخاطر تراجع أسعار النفط*، العدد رقم 135، مجلة مصارف، فبراير 2015، ص 9.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، *هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة* ؟، دوحة، فبراير 2015، ص 4.

[4] محمد حشماوي وسليمان زواري فرحات، *الصناديق السيادية كخيار بديل لاستغلال الايرادات النفطية الجزائرية (التجربة النرويجية نموذجاً)*، العدد التاسع (المجلد الثاني)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي (الجزائر)، 2016، ص 163.

[5] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، *مرجع سبق ذكره*، ص 95.

[6] بوكرديد عبد القادر، *متطلبات كفاءة ادارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية – دراسة حالة بنك الجزائر–*، جامعة الشلف (الجزائر)، 2016/2015، ص 51.

[7] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، *مرجع سبق ذكره*، ص 66.

[8] صندوق النقد العربي، *تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"*، سبتمبر 2017، ص 22.

[9] *المرجع السابق*، ص ص: 22–23.

[10] ديفيد جون جهيراد وآخرون، *عصر النفط التحديات الناشئة*، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2011، ص ص: 30–31.

[11] سمر حسن حسين الباجوري، *أثر البترول على اقتصادات الدول الإفريقية الصغيرة: دراسة مقارنة بين كل من غينيا الاستوائية وساوتومي وبرنسيب*، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2010، ص 21.

(*) كفاءة الايرادات لا تقتصر فقط على النفط بل تمتد إلى موارد الطبيعية الأخرى.

[12] صرارمة عبد الوحيد وقجاتي عبد الحميد، *دراسة وتحليل أداء حوكمة الطاقوية في الجزائر حسب المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية –الإشارة إلى الجباية البترولية وصندوق ضبط الموارد–*، المؤتمر العلمي الأول حول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف –1، يومي 7 و 8 أفريل 2015، ص 2.

[13] *مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق (IEITI)*، على الرابط الالكتروني: http://ieiti.org.iq/PageViewer.aspx?id=8 ، بتاريخ: 2016/06/04.

[14] ***Revenue Watch Institute, Indice de gouvernance des ressources naturelles 2013***, p 6; on the Link : http://www.resourcegovernance.org/sites/default/files/rgi_2013_Fre.pdf

[15] King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC), ***Sheltering the Economies of Oil Exporting Countries From Energy Shocks***, August 2017, p 4.

[16] محمد ابراهيم السقا، *استخدام العوائد النفطية: حالة دولة الكويت*، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، مايو 2009، ص 23.

[17] طايبية سليمة و لرباع الهادي، *التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية*، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس– سطيف، أيام 7 و 8 أفريل 2008، ص ص: 10–14.

[18] محمد ابراهيم السقا، *مرجع سبق ذكره*، ص 24.

[19] طايبية سليمة ولرباع الهادي، *مرجع سبق ذكره*، ص ص: 15–17.

[20] KAPSARC, op cit, pp : 3-4.